

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

الضمانات الأمنية

ورقة عمل مقدمة من الصين

- 1 - إنّه لمن مصلحة البشرية أن يتم درء خطر الأسلحة النووية والحرب النووية، والوصول في نهاية المطاف إلى تحقيق الحظر التام والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وإلى أن يتم بلوغ هذا الهدف، لا بد لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من التعهد القاطع بعدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف، ومن التعهد دون قيد أو شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.
- 2 - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبرم معاهدة متعددة الأطراف بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية. وقد قدمت الصين في كانون الثاني/يناير 1994 مشروع "معاهدة بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية" إلى الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وهي ما فتتت تعمل معها ثنائياً وبشكل متعدد الأطراف على تعزيز الالتزام بعدم المبادرة باستخدام هذه الأسلحة.
- 3 - إنّ منح ضمانات أمنية مُلزَمة قانوناً، من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لها، سيُفضي إلى تعزيز النظام الدولي في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. لذا، لا بد لمؤتمر نزع السلاح من أن يشرع في أقرب وقت ممكن في إنجاز الأعمال الموضوعية المتعلقة بإبرام صك قانوني دولي بشأن منح الضمانات الأمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.
- 4 - ولا بد للدول الحائزة للأسلحة النووية من أن تقلل دور تلك الأسلحة في سياساتها الأمنية الوطنية، وتتخلى عن سياسة الردع النووي القائمة على المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، وتُحجم عن رسم أي بلد كهدف لضربة نووية أو عن استهداف أي بلد آخر بأسلحة نووية خاضعة لسيطرتها.
- 5 - وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في جهودها من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تفي على نحو ملازم قانوناً بالالتزامات المترتبة عن تلك الجهود.

